

المنبر الوطني الإسلامي تطالب بوقف العمل بقرار زيادة أسعار الوقود

جميع الإجراءات. كما دعت الجمعية مجلس النواب إلى اتخاذ موقف مصلح للشعب وإعادة النظر في الإجراءات التي اتخذت وزادت من الأعباء المعيشية للمواطنين، وإلى ممارسة الدور الحقيقي الذي يجب أن يضطلع به وهو السعي لتحقيق تطلعات وطموحات المواطنين في الحفاظ على مكتسباتهم وحقوقهم وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير خدمات صحية وتعليمية متميزة وكل ما من شأنه تهيئة حياة كريمة آمنة ومستقرة للمواطنين كحق كفله الدستور والقانون.

رؤيتنا الاقتصادية للأزمة التي تمر بها البحرين واقتراحنا العديد من البدائل والحلول لكن دون أن نجد ذلك صدى لدى المسؤولين لأسف، متسائلة عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية والحكومة قبل الاتجاه لرفع الدعم. ودعت المنبر إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة وإدارة موارد البلاد الطبيعية كالنفط والغاز والأراضي والسواحل وغيرها بشفافية تامة، وإشراك المواطن في حل الأزمة الاقتصادية من خلال إشراكه في النقاش والرقابة على

كرفع الدعم وزيادة الضرائب لسد عجز الموازنة عوضاً عن الكثير من البدائل والحلول والآليات التي عبرت بها دول كثيرة من أزمته وتحدثت بها خبراء اقتصاديون ونشرت مراراً وتكراراً كوقف الهدر ومكافحة الفساد والتجاوزات المالية والإدارية التي يطالعا بها تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية كل عام.

وقالت المنبر: «سبق وأن حذرنا من خلال نوابنا وعلى مدار أربعة فصول تشريعية من تنامي الدين العام والسياسة الاقتصادية التي تقود تصنيف البلاد الائتماني تدريجياً إلى الهاوية، وطرحنها

وعزت المنبر في بيان لها انفراد هيئة النفط والغاز والطاقة بمثل هذه القرارات المصيرية إلى خلو مجلس النواب من كتل نيابية واعية تضم خبرات سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على اتخاذ مواقف صلبة دفاعاً عن مكتسبات المواطنين وحقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون، مشيرة إلى أن الحكومة لم تنجح سابقاً في تمرير رفع الدعم وزيادة الأسعار في ظل وجود مجلس نواب تشكله كتلة نيابية حقيقية. وأوضحت أن الحكومة تلجأ إلى الإجراءات والقرارات السهلة

وأضافت المنبر في بيان صدر عنها أن السياسة الاقتصادية لمملكة البحرين تمضي من دون أية مشاركة شعبية قائمة على نقاش جاد يتعلق بالحلول والبدائل التي ينبغي على الحكومة وصنّاع السياسة الاقتصادية في البلاد أن يتبنوها لتجنب الآثار السلبية التي تزيد من معاناة المواطنين المعيشية وتنتقص من مكتسباتهم المعيشية.

وحذرت المنبر من التداعيات المحتملة اجتماعياً واقتصادياً لرفع أسعار الوقود والسلع والخدمات على قدرة المواطنين على تحمل ذلك.

طالبت جمعية المنبر الوطني الإسلامي الحكومة بوقف العمل بقرار رفع أسعار الوقود الذي اتخذ الإثنين الماضي، وجرى تنفيذه مباشرة بعد ساعات من إعلانه. حيث جاء ذلك القرار وسط موجة ارتفاع أسعار في جميع السلع والخدمات زادت من الأعباء المعيشية للمواطنين وأثقلت كاهلهم كزيادة أسعار خدمات الكهرباء والماء وفرض ضرائب القيمة المضافة ورفع الدعم وغيرها من القرارات التي اتخذتها الحكومة منفردة ودون مشاركة مجتمعية ودراسة حقيقية.

«تجمع الوحدة الوطنية» في مؤتمرها العام الرابع؛

المحمود يعلن عن عزم الجمعية المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة

المجلس النيابي دوره إلا من خلال أعضائه المدعومين من جمعيات سياسية شعبية ووفق برامج انتخابية واضحة، فالأفراد المستقلون لا يستطيعون ولن يستطيعوا القيام بواجب العمل النيابي المتعدد الأشكال والأهداف بجهود ذاتية فردية أو تكتلات ضعيفة.

وكشف عن تعرض جمعية التجمع لحملات شعواء في إشارة إلى بعض القوى والحركات السياسية، وقال لقد واجهنا في الجمعية ومنازل نواجه الكثير من التحديات كما واجه أعضاء في الجمعية تهديدات بعدم الاستمرار في وظائفهم أو الحصول على أية مناصب طالما ظلوا ينتهون إليها!



يؤتي ثماره إلا بتطوير العمل الانتخابي ليكون معتمداً على البرامج التي تقدمها الجمعيات السياسية ووعي الناخب بأهمية العمل الجماعي من خلال الجمعيات السياسية. وشدد على أنه لا يمكن أن يؤدي

التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقال إننا لانقلل من الجهود التي بذلها أعضاء المجالس النيابية في الفصول التشريعية الأربعة، لكننا نرى أن المشروع الإصلاحي الداعم للديموقراطية لن

النيابية القادمة لعام ٢٠١٨، وقال سنخوض الانتخابات القادمة لإيماننا بواجبنا كجمعية سياسية نحو وطننا ودعمنا للمشروع الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك، وهو الموقف بوعده، للدفع بالعملية الديمقراطية لتحقيق

البحرين في التصدي للمؤامرة العالمية الخبيثة وإدارة تلك الأزمة في العام ٢٠١١، بجانب دعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقوات درع الجزيرة لإفشال المؤامرة العالمية على البحرين.

وأوضح أن الجمعية سعت لتوحيد الصف للانتخابات النيابية عام ٢٠١٤ ثم تقبل نتائج الانتخابات النيابية والبلدية بصدور ربح، واستفادت من تلك المشاركة، ولكنها لم تتراجع عن مواقفها الوطنية وإيمانها بمشروع جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الإصلاحي. وأعلن آل محمود عن عزم الجمعية على المشاركة في الانتخابات

أعلنت جمعية تجمع الوحدة الوطنية عن خوضها الانتخابات النيابية القادمة لإيمانها بواجبها كجمعية سياسية نحو الوطن ودعم للمشروع الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك، وهو الموقف بوعده، للدفع بالعملية الديمقراطية لتحقيق التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وجاء ذلك في المؤتمر العام الرابع الذي عقدته الجمعية صباح السبت ٦ يناير ٢٠١٨. وقال الشيخ عبداللطيف آل محمود رئيس الجمعية إن وقفات القوى الوطنية هي الدرع الأول والصخرة الصماء التي تكسرت عليها معاول الهدم والبغى والعدوان، مع حكمة قيادة مملكة

خلال جلسة تشاورية مشتركة مع مجلس الشورى السعودي..

رئيس النواب: الاجتماع الخليجي فرصة لتوحيد الرؤى والعمل المشترك

التعاون والتكامل المشترك. جاء ذلك، خلال اللقاء التشاوري الذي حضره رئيس مجلس النواب ووفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك مع نظيره رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وعدد من أعضاء المجلس، على هامش مشاركة الوفدين في الاجتماع الدوري الـ ١١ لرؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون.

بما يساهم في مواصلة العمل لدعم مسيرة الإنجاز والتنمية للمنطقة. وأشار إلى أن هذه الاجتماعات الدورية التي تحتضنها دول مجلس التعاون تعمل سنة تلو الأخرى على توثيق التعاون والتنسيق بين المجالس التشريعية الخليجية، والتي تضع منظومة دول المجلس ودعم مسيرة العمل البرلماني الخليجي المشترك وتعزيز أهدافه نصب عينها بهدف الوصول إلى

أكد معالي السيد أحمد بن إبراهيم الملا رئيس مجلس النواب أن المشاركة في أعمال الاجتماع الدوري الـ ١١ لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بدولة الكويت الشقيقة يومي ٨ و٩ يناير الجاري فرصة مواتية وسانحة لتوحيد الرؤى والعمل المشترك، ودفع التعاون التشريعي الخليجي في مختلف المجالات

رحل جدول أعمال الجلسة للأسبوع المقبل..

مجلس النواب يرفع مقترحاً بصفة الاستعجال لإلغاء قرار تعديل أسعار الجازولين

اقترح برغبة (بصفة مستعجلة) بشأن إلغاء قرار تعديل أسعار الجازولين بنوعيه الجيد والممتاز لعام ٢٠١٨، المقدم من النواب: عيسى تركي، عبدالرحمن بومجيد، ذياب النعيمي، علي المقله، محمد العمادي، ومن ثم قرر المجلس الموافقة على الاقتراح برغبة (بصفة مستعجلة) وإحالته إلى الحكومة.

رفع الجلسة لمدة نصف ساعة للتشاور حول قرار الشركة القابضة للنفط والغاز بتعديل أسعار الجازولين بنوعيه الجيد والممتاز لعام ٢٠١٨، ثم قرر المجلس الموافقة على ترحيل بنود جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة بناء على طلب النائب جمال داود. وفي بند ما يستجد من أعمال، وافق المجلس على مناقشة

عقد مجلس النواب بمقره أمس الثلاثاء الموافق ٩ يناير ٢٠١٨ جلسته العادية الخامسة عشرة في دور انعقاده السنوي العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع، برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس علي عبدالله العرادي، وبحضور النواب أعضاء المجلس. وفي بداية الجلسة طلب النائب الأول علي العرادي